يخدم مصالح أرباب العمل كونه يعفيهم من دفع التعويضات واجازات الامومة ويبقي الأجور منخفضة إلى الحد الادنى، ولا يشكل عوائق أمام استمرارية العمل كون غالبية هذه الأعمال لا تحتاج إلى فترات تدريب طويلة. ففي دراسة لأوضاع المرأة العاملة في الضفة الغربية المحتلة، تبين أن ٩٥٪ من النساء العاملات في مجال الصناعة التحويلية غير متزوجات. وأن نحو ٨٠٪ منهن دون سن ٢٨ عاماً وأن معظم الاسر التي تنتمي إليها العاملات يزيد عدد أفرادها عن ٦ أشخاص (إشارة إلى الدافع الاقتصادي لعمل المرأة خارج المنزل). كما تشير الدلائل المتوافرة إلى أن دوافع المرأة غير المتعلمة لممارسة العمل المأجور تتمثل بالحاجة الاقتصادية، في حين قد تتوافر دوافع أخرى بالنسبة للمرأة المتعلمة(٢).

ويمكن القول أن عمل المرأة في مجال الخدمات العامة والاجتماعية يرتبط، بالاضافة إلى العوامل السابقة المذكورة، بتدني الأجور في هذه المجالات؛ مما يبقي دخل المرأة محصوراً في حدود المساهمة الداعمة لدخل الرجل، ومما لا يشكل أساساً كافياً للاستقلال الاقتصادي وإن كان بالتاكيد يساهم في رفع دخل العائلة. كما أن طبيعة عمل المرأة في المجالات غير المأمرة (الصناعات البسيطة التحويلية) واستمراره لفترات قصيرة لا يشكل أرضية كافية لتوليد نزعات نحو الاستقلالية.

٥ – ١: ورغم الخطوات الجادة التي انجزت في مجال تعليم المرأة الفلسطينية بسبب من الضغوط الخاصة المتولدة عن حالة اللجوء والتشرد وانقطاع مصدر العمل التقليدي خارج المنزل (الزراعة)، ورغم نمو قطاع الخدمات وتضخمه (وبخاصة التعليم والصحة والادارات الحكومية) في المجتمعات العربية المضيفة. فعلى سبيل المثال استوعب قطاع الخدمات النسب التالية من مجموع قوة العمل في الدول العربية التالية (منتصف السبعينات): **الأردن**: ٤٢٪، **سوريا**: ٢٩٪، **لبنان**: ٥٧٪، **الكويت**: ٧٤٪، **السعودية**: ٤٥٪، **البحرين**: ٦٠٪، **الامارات العربية**: ٥٣٪(٣).

وتزعزع العلاقات العشائرية وفقدان الايديولوجية الاقطاعية والأبوية السلطوية لاسسها المادية (بفقدان الملكية وخاصة للأرض)، رغم هذا كله، لا يزال هناك تمايز كبير بين تعليم المرأة الفلسطينية وبين تعليم الرجل الفلسطيني. فنسبة الأمية بين الاناث لا تزال مرتفعة جداً وهي تتراوح ما بين ضعفي وثلاثة أضعاف نسبة الامية بين الرجال، والمعروف أن الأمية بين الاناث في العالم العربي من أعلى النسب في العالم (راجع جدول رقم ١٢). هذا بالاضافة إلى ظواهر أخرى تؤدي إلى الاستدلال ذاته: نسبة أعلى من مغادرة الدراسة بين الاناث، نسبة أدنى من التعليم العالي، ونسبة متدنية وان في تحسن من التوجه نحو التعليم المهني والمتخصص. هذا بالاضافة أيضاً إلى غياب مراكز التاهيل والتدريب المهنية والفنية والمتخصصة للمرأة العربية بشكل عام بما ينعكس على الامكانات المتاحة كذلك للمرأة الفلسطينية.

إن هذا التمييز في مجال التعليم هو أحد أهم آليات تثبيت تقسيم العمل القائم بين